العدد (4057) السنة الخامسة عشرة - الخميس (2) تشرين الثاني 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

يسعى العراق لتحقيق طفرة تنموية واستثمارية بعد هزيمة داعش، بحسب تقرير لوزارة الخارجية الاميركية صدر مؤخراً، أكد أيضاً على أن فرص الاستثمار الأجنبية في العراق كامنة وطويلة الأمد "لما يحويه البلد من موارد نفطية هائلة مع حاجته لمشاريع اعادة اعمار ضخمة"، لكنَّ خبيراً في الشأن الاقتصادي يستبعد أن يشهد العراق تقدماً في التنمية الاقتصادية في مرحلة ما بعد داعش ما لم تكن هناك ادارة تنفيذية جديدة لملف الاقتصاد، كما أنّ جميع المنح المالية والدراسات للواقع الاقتصادي العراقي لن تغير شيئاً، مع عدم تحسن بيئة الأعمال.

تقارير دولية تتحدث عن فرص استثمار أجنبية في العراق كامنة وطويلة الأمد

■ خبير: نحتاج إدارة جديدة للاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال من أجل التنمية

□ بغداد/ زهراء الجاسم
□ ترجمة/ حامد احمد

وكانت تقارير دولية قد تحدثت عن سعي العراق لإيجاد موطئ قدم له في طريق التنمية الاقتصادية والاستثمار بعد هزيمة داعش، حيث يرى بعض مستثمري الأسواق فرصاً كبيرة في العراق، لما يحويه البلد من فرص تشجيعية متاحة لهم، وبتعزيز ميزانية البلد باتفاقية تمويل قدرها ٥,٤ مليارات دولار، صادق عليها صندوق النقد الدولي العام الماضي ومنح الولايات المتحدة العراق قرضاً بقيمة ١ مليار دولار، فإن بعض المستثمرين يقولون بأن العراق يقف على أرض صلدة من الفرص ليصبح نقطة استقطاب لكبار المستثمرين في العالم رغم استمرار بقاء بعض التحديات فيه.

الخبير الاقتصادي عامر الجواهري يشكّك في حديث لـ(المدى)، في القدرة على تحقيق تقدم في التنمية الإقتصادية للبلد، "مالم نوجد تطوراً وتقدماً في الاستثمار المحلي، بل إن كل هذه الدراسات والتوقعات والمنح لن تجدي نفعاً ولن تغير شيئاً في واقع الاقتصاد العراقي، اذا لم تكن هناك إدارة جديدة تنفيذية للملف الاقتصادي، وأن لا يبقى بيد الحكومة فقط بل يجب أن يكون بيد القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني"، مستطرداً بالقول: إن المستثمر الأجنبي لن يقدم على العمل في العراق، إذا لم يجد أو يرى تطوراً في الاستثمار المحلي، وهذا ما يستدرج الاستثمار، لذلك نحن نحتاج أن نرعى المستثمرين المحليين أولاً، لأن عملهم هو من يبعث رسائل مطمئنة للمستثمر الأجنبي لأنه ينظر ويراقب.

ويشدد الجواهري خلال حديثه على ضرورة تشكيل مجلس اقتصادي موسع يضمّ مؤسسات الحكومة والمجتمع المدني والخاص، وهذا المجلس يتولى وضع السياسة الاقتصادية ويحدد الأولويات، كما يتولى وضع الخطط ومتابعة تنفيذها، من جانب آخر، فإن المجتمع الدولي عندما يعلم أن العراق سيضع استثمارات كبيرة نراه يشجع العراق، لكن الكلام لا يعني شيئاً مالم يكن أهل العراق وإدارته قادراً على ادارة هذا الملف بجدية مرة ثانية. متابعاً: نعم الاستثمار في العراق طويل الأمد وكثير وواسع، لكن بيئة الاستثمار طاردة، خاصة وأن الملفين الأمني والسياسي متوتران حتى الآن، وبيئة الأعمال في العراق متخلفة جداً، وهنا نحتاج أن نسعى بشكل حثيث لتغيير هذا الواقع، لأن المشكلة لدينا الآن في التطبيق، وهنا يجب أن تكون هناك لجنة تنفيذية مرتبطة باللجنة العليا للاستثمار وهي من تتولى تحسين بيئة الأعمال والاستثمار.

مدير صندوق آسيا فرونتاير كابتل للاستثمار في العراق، أحمد الطبقجلي، قال في تصريح لموقع قناة CNBC الاميركية لأخبار الطاقة والاقتصاد "إن الدعم العالمي لعراق موحد والذي يكاد يكون جماعياً، يجب أن يترجم لدعم مالي من اجل مشاريع اعادة الإعمار فيه وتعزيز الوعود التي قطعت في السابق من اجل تعزيز الوضع الاقتصادي في البلد لمنع أي فرصة لنشوء تطرف وتوتر يعصف بالبلاد من جديد، وفي اعقاب الانتصارات العسكرية في العراق، فإن اعادة اعمار بنى تحتية وتعزيز آخر قادم من النفط سيساعد في اعطاء زخم لتعافي الاقتصاد، على الرغم من العوائق المتراكمة في الوقت الراهن.

فيما يؤكد باحث في مركز BMI Research البريطاني لخدمات البحوث والتحليلات المالية والاقتصادية وتقييم الأزمات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا روفائيل اوبرتي، في الوقت الذي تكون فيه الحملة الناجحة ضد داعش قد شكّلت بالتأكيد نقطة ايجابية كبيرة، فنحن لا نعتقد بأن النصر المتحقق في الرقة يشكل تغيراً كبيراً في اللعبة بالنسبة للعراق، مضيفاً: وقد يشير ذلك الانجاز الى حدوث انكماش بالمخاطر الأمنية في المنطقة، ولكن تنظيم داعش سيستمر بتسببه لتهديدات أمنية من خلال هجمات التفجير، ولا يزال العراق يواجه تحديات أمنية عدّة أخرى، مشيراً الى انه رغم ذلك، فإن بوادر الأمر تلوح في الأفق، خصوصاً في القطاع النفطي للبلد، لذلك فإن رجوع اسعار النفط للارتفاع، أمر ايجابي بالنسبة للاقتصاد العراقي، على اعتبار أن حكومة البلاد تعتمد في عوائدها اعتماداً كبيراً على صادرات النفط.

ويتابع: لهذا السبب نرى بأن ذلك يعتبر شيئاً أيجابياً بالنسبة لأيّ مستثمر، ولكن الوضع يتطلب الكثير من اجل رؤية بذرة سنبلة للاستثمار في القطاعات غير النفطية، حيث أن البلد يفتقر لحالة التنوع الاقتصادي كمصدر لعوائده المالية .

واستناداً الى المحلل، فإن خطورة الجانب السياسي داخل العراق كان ولا يزال يشكل اكبر عقبة امام فرص الاستثمار، وحتى اذا استمرت القوات الأمنية العراقية بالعمل على اخراج مسلحي داعش من البلد، فإن تحديات سياسية متعددة لاتزال قائمة .

وفي الوقت الذي يتوقع فيه مركز BMI البريطاني للبحوث الاقتصادية، حدوث تحسن في النمو الاقتصادي خارج قطاع النفط، فإن المؤسسة تتوقع أيضاً بأن هذا التحسن "سيبقى متواضعاً عبر السنوات المقبلة، ولهذا السبب سيقوم بتقييد فرص معينة للمستثمرين ". مؤكدة بأن القطاع الخاص في العراق قد احتل الدرجة الأدنى في قائمة مؤشر معايير الشفافية والفساد .

والباحث اوبرتي يؤكد: أن العراق سيكون منشغلاً أيضاً بالتوترات العرقية والإثنية، كما تجلّى ذلك في اعقاب استفتاء الاستقلال لإقليم كردستان، وهذه المشاكل المصحوبة بعدم الاستقرار الاجتماعي تعني بأننا قد نشهد عودة ظهور سلسلة من اعمال العنف عبر البلاد، مع ذلك فإن وضعية الاستثمار في العراق قد تحسنت قليلاً عبر السنة الماضية وسط ارتفاع اسعار النفط وشريان الحياة المالي الذي أمده صندوق النقد الدولي للبلد. و يعتبر العراق ثاني اكبر منتج للنفط ضمن اعضاء منظمة اوبك، حيث يضخ يومياً ما مقداره ٤ ملايين برميل باليوم .

وتؤكد التقارير أنه ومع الانتصار العسكري الكبير الذي تحقق بداية هذا الشهر ضد داعش في معقله الأخير بمدينة الرقة في سوريا، فإن الكثير من مراقبي السوق غير مقتنعين بأن ذلك سيكون مردوده جيداً للعراق أو لأيّ بلد محاصر آخر في الشرق الأوسط .

من جانب آخر، عدلت مؤسسة Fitch Rating الاميركية العالمية للتقييمات تصنيف وضع اقتصاد العراق في شهر آذار الماضي من سلبي الى مستقر، مما مكّن الحكومة من مجاراة أسواق المال العالمية في آب.

مدير معهد التمويل الدولي للشرق الاوسط وشمال افريقيا الخبير الاقتصادي، جاربس اراديان، يقول إنه رغم التوترات السياسية الحاصلة في العراق الآن مع الاقليم، فإن عواقبها السلبية على الاقتصاد ستكون محدودة خصوصاً مع هزيمة داعش في البلاد .

اراديان يضيف قائلاً "دوافع نهاية الحرب مع داعش وهزيمته في البلاد، ستجلب مقداراً هائلاً من الاستثمارات الاجنبية لقطاع الطاقة في العراق، ومن المتوقع أن تستفيد من ذلك كل قطاعات الاقتصاد العراقي بضمنها قطاع الطاقة والتعدين والقطاع المالي ."

وفي السياق ذاته، وافق البنك الدولي، الثلاثاء، على منح مساعدات مالية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار للمساهمة في إعادة إعمار العراق، بعد تحرير العديد من المدن من سيطرة تنظيم داعش.

وقال البنك الدولي في بيان له، إن حزمة المساعدات تهدف إلى "مساندة جهود التعافي وإعادة الإعمار والتأهيل لمرافق البنية التحتية ذات الأولوية من أجل استعادة تقديم الخدمات العامة في المناطق العراقية المحررة حديثاً من قبضة تنظيم داعش، وإن هذه المساعدات تمثل تمويلاً إضافياً لمشروع العملية الطارئة للتنمية في العراق المقدرة بـ٣٥٠ مليون دولار، الذي تمت الموافقة عليه في تموز ٢٠١٥ ويجري تنفيذه في سبع مدن في محافظتي ديالى وصلاح الدين.

وتغطي أنشطة المشروع الحالي خمسة قطاعات رئيسة، هي المياه والصرف الصحي والكهرباء والصحة والنقل والخدمات البلدية، كما سيستمر التمويل الإضافي في تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية في المناطق المُحررة في مجالات التعليم والزراعة وتقديم الخدمات الحضرية، فيما يهدف التمويل الإضافي كذلك إلى دعم الحكومة العراقية في اجتذاب القطاع الخاص للمشاركة في جهود إعادة الإعمار.

وبالعودة للخبير الاقتصادي عامر الجواهري حيث يقول: إننا حتى نلغي الحديث عن مرحلة داعش، يجب أن نركز على استمرار عملية التنمية في العراق، من جهة أخرى، فإن مبلغ البنك الدولي سواء كان منحة أو قرضاً، فهو تنفيذ لمسألة الإعمار، وهي تتطلب رقماً اكبر مئة مرة من الـ" ٤٠٠ مليون دولار التي قدمها البنك الدولي، وهنا نشدد أيضاً على ضرورة تغيير ادارة الملف الاقتصادي، فلو استمرت هذه الإدارة مع وجود ملف جديد يتضمن إعماراً وتنمية وتوجهاً نحو الاستثمار، لا يمكن لنا التقدم لأننا نحتاج اسلوباً جديداً لإدارة الملف الاقتصادي التي ثبت فشلها، وهنا التنمية يجب أن تكون بالقطاعات كافة، مختتماً القول: لكن اذا ما استمر ملف الاقتصاد بهذا النهج وهذه الادارة، فلن نستطيع أن نعمل أي شيء بهذا المجال.

دوافع نهاية الحرب مع داعش وهزيمته في البلاد، ستجلب مقداراً هائلاً من الاستثمارات الاجنبية لقطاع الطاقة في العراق

مال وأعمال

■ النفط تفتتح مستودعاً للمشتقات النفطية بكربلاء بطاقة 64 مليون لتر

افتتح وزير النفط جبار علي اللعيبي، أمس الأربعاء، مستودعاً للمشتقات النفطية بكربلاء بطاقة ٦٤ مليون لتر، فيما أكد إن المستودع، سيوفر خزيناً ستراتيجياً للمحافظة.

وقال اللعيبي على هامش افتتاح المشروع، إن "المستودع الذي تم افتتاحه اليوم شيّد على مساحة ٤٠٠ دونم بطاقة خزنية تبلغ ٦٤ مليون لتر من المشتقات النفطية".

وأضاف اللعيبي إن "المستودع يضمّ ١٣ خزاناً لمختلف أنواع الوقود"، مبيناً أن "المستودع سيوفر خزيناً ستراتيجياً للمحافظة مهماً ومرونة عالية للمحافظة والمدن المجاورة ثانياً".

وكانت وزارة النفط قد أعلنت في وقت سابق عن سعيها إنشاء مستودعات مخصصة للمشتقات النفطية بطاقات استيعابية مختلفة في مختلف المحافظات، ومنها النجف الذي تم إنجازه وكربلاء والبصرة والسماوة وميسان.

من جانب آخر، أعلنت وزارة النفط، عن العثور على كميات كبيرة من الانابيب النفطية في نينوى، مشيرة الى أن هذه الانابيب ستساعد في تنفيذ المشاريع في المحافظة، وقال وزير النفط في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، أن "العاملين في شركة توزيع المنتجات النفطية عثروا على عدد كبير من الأنابيب النفطية في الجانب الأيسر بمحافظة نينوى"، مبينة أنه "تم نقلها الى مستودعات آمنة".

وأضاف اللعيبي إن "هذه الأنابيب من شأنها أن توفر مبالغ كبيرة للخزينة الاتحادية ويساعد الوزارة في تنفيذ مشاريعها في المحافظة، من جانبه قال المدير العام لشركة توزيع المنتجات النفطية كاظم مسير، إن "ملاكات الشركة في فرع نينوى عثرت قرب الجامع الكبير في الجانب الأيسر لمدينة الموصل، على كميات كبيرة من الأنابيب التخصصية (لحفر الآبار النفطية) تعود لشركة نفط الشمال"، لافتاً الى أن "عددها يبلغ اكثر من ٥٠٠ أنبوب بقطر ٤ انج وطول ١٢ متراً".

وتابع أن "هذه الانابيب استولت عليها عصابات داعش الإرهابية اثناء سيطرتها على المحافظة"، موضحاً أن "ملاكات الشركة نجحت في نقل الانابيب الى مستودعات الشركة في المحافظة".

يذكر أن تنظيم "داعش" استولى على جميع المؤسسات الحكومية والمصارف خلال سيطرته في عام ٢٠١٤ على ثلاث محافظات عراقية، شملت نينوى وصلاح الدين والأنبار، اضافة الى بعض المناطق من ديالى وكركوك وبابل، فيما تمت استعادة جميع تلك المناطق وفرض الأمن فيها.

■ مجلس الوزراء يصوّت على تحديث سياسة الإسكان ويتخذ قراراً بشأن السيارات العاملة بالغاز

صوّت مجلس الوزراء، على تحديث سياسة الإسكان الوطنية في العراق، فيما اتخذ قراراً بشأن السيارات العاملة بمنظومة الغاز السائل.

وقال المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء في بيان صحفي تلقت (المدى) نسخة منه، إن "مجلس الوزراء صوّت، خلال جلسته الاعتيادية، يوم الثلاثاء، برئاسة رئيس الوزراء حيدر العبادي، على تسويق محصول الشلب وتعديل الفقرة ١ من البند ثالثاً من قرار مجلس الوزراء رقم ٤٠٩ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تشكيل لجنة عليا لإدارة سياسة التخفيف من الفقر".

وأضاف المكتب، أنه "تم التصويت على الغاء قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٧ لسنة ٢٠١١ بشأن تعليق استيفاء أجور سقي الاراضي الزراعية"، وتابع "إضافة الى التصويت على قرار للحد من استيراد الأجهزة الكهربائية ذات الاستهلاك العالي للطاقة الكهربائية، والتصويت على قرار في ما يخص ايرادات جباية اجور الكهرباء بتحمل شركات توزيع الطاقة الكهربائية نسبة ١٥ بالمائة من قرض البنك الياباني للتعاون الدولي عن طريق قرض من المصرف العراقي للتجارة بضمانة أجور الجباية".

وتابع المكتب الاعلامي، أن "المجلس صوّت على تحديث سياسة الإسكان الوطنية في العراق"، مشيراً الى أنه "جرى التصويت على أن تتولى الوزارات والجهات الحكومية كافة، إضافة منظومة الغاز السائل للمركبات العائدة لها والعاملة بالبنزين بالتنسيق مع وزارة النفط من اجل وضع جدول زمني لإنجاز ذلك، واعطاء خصومات للمركبات المستوردة وبنسبة ٥٠ بالمائة التي تحتوي على منظومة الغاز من ناحية تخفيض نسب الاستقطاع الكمركي والتي تبلغ ١٥ بالمائة من قيمة المركبة المستوردة، وكذلك نسبة الضريبة والتي تمثل ٢٥ بالمائة من قيمة الرسم الكمركي.

خارج الحدود
Out of Borders

لندن

الدولار مستقر قبل قرار المركزي الأمريكي

استقر الدولار مقابل سلة من العملات الرئيسة، أمس الأربعاء، في الوقت الذي يتابع فيه المستثمرون عن كثب قرار مجلس الاحتياطي الاتحادي بشأن السياسة النقدية والمقرر صدوره في وقت لاحق يوم الأربعاء، بينما ارتفع الدولار النيوزيلندي بفضل بيانات للوظائف تفوق التوقعات.

ومن المتوقع أن يبقي مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) على أسعار الفائدة دون تغيير في وقت لاحق يوم الأربعاء. وسيبحث المستثمرون عن أيّ مؤشرات جديدة على أن المجلس سيستأنف زيادة أسعار الفائدة الشهر المقبل كما هو متوقع، وكذلك توقيت أي تحركات في ٢٠١٨، لكنهم لا يتوقعون أن يتمخض عن القرار رد فعل كبير في السوق.

وزاد مؤشر الدولار، الذي يتتبع أداء العملة الأمريكية مقابل سلة من ست عملات رئيسة منافسة، ٠,١ في المئة إلى ٩٤,٦٨٠ بيد أنه ظل دون أعلى مستوى في ثلاثة أشهر عند ٩٥,١٥٠ والذي سجله يوم الجمعة.

ويقول خبراء، إن المستثمرين سيراقبون عن كثب بيانات مؤسسة إيه.دي.بي بشأن الوظائف الأمريكية المقرر صدورها في وقت لاحق يوم الأربعاء، وذلك قبل أن يصدر التقرير الأهم الخاص بالوظائف في القطاعات غير الزراعية يوم الجمعة.

وخطف الدولار النيوزيلندي الأضواء في آسيا مرتفعاً ١,٢ بالمئة إلى ٠,٦٩٣١ دولار أمريكي بعد بيانات أظهرت أن معدل البطالة في البلاد انخفض إلى أدنى مستوى في تسع سنوات عند ٤,٦ بالمئة.

نيويورك

الذهب يرتفع والأنظار على بيان المركزي الأمريكي

صعدت أسعار الذهب، أمس الأربعاء، مع ترقب المتعاملين في السوق بيان مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) لاستقاء المؤشرات على السياسة النقدية للبنك بعد اجتماعه على مدى يومين.

كما تراقب الأسواق أيضاً عن كثب اختيار رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي المقبل، واجتماع لجنة السياسة النقدية ببنك انكلترا المركزي يوم الخميس، وبيانات الوظائف الأمريكية يوم الجمعة.

وبحلول الساعة ٠٧٥٨ بتوقيت غرينتش ارتفع الذهب في المعاملات الفورية ٠,٣ بالمئة إلى ١٢٧٥,٣٦ دولار للأوقية (الأونصة).

وزاد الذهب في العقود الأمريكية الآجلة، تسليم كانون الأول ٠,٥ بالمئة إلى ١٢٧٦,٥٠ دولار للأوقية .واستقر الدولار مقابل سلة عملات بينما قفزت الأسهم الآسيوية لأعلى مستوى في عشرة أعوام بدعم من نمو اقتصادي عالمي قوي.